المقدار الذي قبلته اللجنة	مشروع ميزانية ٩٣٠ — ٩٣١	ميزانية ٩٢٩—٩٣٠	الفصل	المادة
				ب — النفقات
١٢٠	٢٥٠	١٠٠		٧ نقليات وسفريات
١٠	١٦	١٥		٨ انارة وتدفئة
١٠	١٠	١٢		٩ متفرقة
١٠	١٠	١٠		١٠ برق وبريد وهاتف
١٥٠	٢٨٦	١٣٧		مجموع النفقات
٤٠٧٦	٤٢١٢	٣٦١٦		المجموع
			٤	التقاعد والتعويضات
٢٢٠٠	٢٢٠٠	٢٠٠٠		١ تقاعد
٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٥٠٠		٢ تعويضات
٤٢٠٠	٤٢٠٠	٤٥٠٠		المجموع

نظمي بك : ماهي فائدة وضع مخصصات لادارة البرق والبريد

توفيق بك : من الاساسات المعلومة ان هنالك قاعدتين قاعدة الشمول وقاعدة الصوافي فالاولى تجنح الحكومات بموجبها الى ادخال جميع المفردات في وارداتها ونفقاتها بدون ان ينظر الى ما يمكن انفاقه من لصيلي بعض اقلام الواردات اما الثانية فبموجبها تدخل الحكومات في وارداتها المبلغ الصافي وعلى قاعدة الشمول جرت حكومة شرق الاردن فادخلت في واردات دائرة البرق والبريد جميع ماتجبيه نقداً وما تأخذه بطريقة التقاص مقابل الخدمات التي تقدمها للدوائر الرسمية حباً بالحصول على احصاء حقيقي بين كل الخدمات التي تقوم بها دائرة البرق والبريد للناس ولمصالح الحكومة .

فخامة الرئيس : مواضيع الجلسة الآن الميزانية على ان نجتمع يوم الاثنين الساعه (٣) وانفضت الجلسة الساعة الخامسة

ملحق

١٠ السنة الاولى

الجريدة الرسمية

لامارة الشرق الاردن

عمان الاحد في ٨ ذو القعدة سنة ٢٣٤٨ و ٦ نيسان سنة ١٩٣٠

مذاكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة المنعقدة في ٣١ — ٣ — ٩٣٠ للدورة فوق العادة للمجلس التشريعي الاردني الاول

الجلسة العاشرة

الرقم : الجلسة العاشرة للدورة فوق العادة للمجلس التشريعي الاردني الاول

التاريخ ٣١ — ٣ — ٩٣٠

افتتحت الجلسة العاشرة للدورة فوق العادة للمجلس التشريعي الاردني الاول في ٣١—٣—٩٣٠ المصادف يوم الاثنين برئاسة وكيل فخامة الرئيس ابراهيم بك هاشم وزير العدلية وبحضور الاكثرية قانونية ٠

وكيل الرئيس : اكتمل النصاب القانوني فليقرأ الضبط فتلي :

« « : موضوع جلستنا اليوم اتمام المذاكرة في الميزانية فمن له رغبة في التكلم بميزانية رئاسة الوزراء فليقيد اسمه

توفيق بك : قرأ الفصل الخامس من ميزانية رئاسة الوزراء ٠

المادة	الفصل	ميزانية ٩٢٩—٩٣٠	مشروع ميزانية ٩٣٠ — ٩٣١	المقدار الذي قبلته اللجنة
رئاسة الوزراء والداخلية	٥			
١ فخامة رئيس الوزراء		١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠
٢ علاوة خصوصية لرئيس الوزراء الحالي		١٠٠	١٠٠	١٠٠
٣ سكرتير عام ٤٨—٢—٥٨		٥٧٦	٦٠٠	٦٠٠
٤ مساعد سكرتير ٢٦—١—٣١		٣٧٢	٠	٠
٥ رئيس الديوان ٢١—١—٢٥		٢٥٢	٢٦٩	٢٦٩
٦ كاتب عدد ١ ١٧—$\frac{١}{٢}$—٢٠		٢٢٠	٢٠٧	٢٠٧
٧ كاتب « ٢ ١٣—$\frac{١}{٢}$—١٦		٢١٨	٣١٤	٣١٤

المادة	الفصل	ميزانية ٩٢٩—٩٣٠	مشروع ميزانية ٩٣٠ — ٩٣١	المقدار الذي قبلته اللجنة
٨ كاتب عدد ٢ ٩٠—$\frac{١}{٢}$—١٢٠		٣٠٠	٠	٠
٩ كاتب « ٣ ٩—$\frac{١}{٢}$—١٢		٠	٣٨٤	٢٧٦
١٠ كاتب « ١ ٦٠—$\frac{١}{٢}$—٨٠		٩٩	٠	٠
١١ علاوة فرق العملة		٧٩	٤١	٤١
١٢ موزع وآذنان		١٢٠	١٢٠	١٢٠
مجموع الرواتب		٣٥٤٣	٣٢٣٥	٣١٢٧
ب — النفقات				
١٣ تنقلات وسفريات		٦١٠	٧٨٠	٧٨٠
١٤ انارة وتدفئة		٣٠	٣٠	٤٠
١٥ متفرقة		١١	١٣	١٣
١٦ برق وبريد وهاتف		٢٠٠	١٥٠	١٥٠
١٧ فوق العادة		٤٢٠	٣٠٠	١٥٠
١٨ مشترى كتب حقوقية		٣٠	٢٠	٢٠
مجموع النفقات		١٣٠١	١٢٩٣	١١٤٣
المجموع		٤٨٣٤	٤٥٢٨	٤٢٧٠

شمس الدين بك : اريد ان اتكلم في ميزانية رئاسة الوزراء :

كنا بدأنا تدقيق مفردات الموازنة في الجلسة الماضية وقبلنا فصلي المقر العالي والمجلس التشريعي ولكن قبولنا لهذين الفصلين مع زيادة في تخصيصات المقر الاميري لا يفيد معنى قبول تلك الزيادة الموافقة على اساس الموازنة لتكون اساساً للفصول الاخرى لان قبولنا فصلي المقر والمجلس اعتقاداً منا ان المقر الاميري هو رمز للحاكمية القومية وطليعة من طلائع الاستقلال القومي العربي الاكبر ٠ فالأمة مهما صرفت في سبيل تحقيق هذه الآمال الشريفة لا تكون خسرت شيئاً وان تحملت اثقالاً فوق طاقتها ٠ وكذلك المجلس التشريعي هو مظهر من مظاهر الحكم الوطني الحقيقي في البلاد

اقدمنا على قبول موازنته بلا قيد ولا شرط ·

واما الفصول الاخرى التي نحن بصددها الآن تحتاج الى اهتمام زائد وتدقيق وامعان · من السهل قبول هذه الفصول الواردة في الميزانية العامة بدون قيد ولا شرط ولكن من الصعب الحكم بصحة الداخل اي بقسم الواردات · فكنت استرحمت لزوم تدقيق قسم الدخل قبل ان نبحث في مفردات الخرج اي المصروفات لان وضعية البلاد الحاضرة من الوجهة الاقتصادية لا تساعد على قبول الموازنة العامة · البالغ مقدارها (٣٦٠) الف ليرة تقريباً ·

ثم قدرت الحكومة في هذه الميزانية دخل الضرائب (١٤٥) الف ليرة في حين انني لا اعتقد بصحة ذلك من ان يمكن تأمين هذه الارقام والجراد اقتحم البلاد والقحط عم المناطق والمقاطعات ومن المحقق ان البلاد لا تستطيع ان تدفع في مثل هذه السنة هذه الارقام الكبيرة ثم قدرت الحكومة واردات المحاكم (٢٧) الف ليرة وكسور مع انه من المحال جمع هذا المبلغ الباهظ عن طريق المحاكم في مثل هذه السنة التي اصبح تأجيل الديون فيها امراً محتماً · ثم قدرت الحكومة واردات الجمارك والمكوس (٧٦) الف ليرة في حين لا يمكن ان تبلغ واردات الجمرك والمكوس في هذه السنة هذا المقدار وذلك بالنسبة لوضعية البلاد الحاضرة ومن المؤكد ان تسقط واردات الجمارك الى نصف هذه القيمة لان الناس سوف تستغني عن الحوائج الاجنبية وتكتفي بالحاجيات الضرورية بسبب القحط العام ·

ثم يقال لنا ان الخزينة البريطانية تهبنا اعانة ماينقصنا من النفقات في هذه السنة بصرف النظر عن ماهية هذه الاعانة وعواقبها على البلاد ·

يهمني ان اعرف لمن تهب انكلترا هذه المبالغ أهي للحكومة ام للبلاد فان كانت للحكومة مايعنينا امرها ولماذا هي لا توزعها على اصحاب الاستحقاق بحسب اعتقادها · وان كانت للبلاد يجب ان تترك الحرية التامة لنا في امر التوزيع والتصرف بها · ؟

وانا اعتقد ان مضار هذه الاعانة آجلا كان اوعاجلا هو اكثر بكثير من نفعها ·

وعليه يجب ان لانحسب هذه الاعانة مكرمة او مكسب من حكومة بريطانيا العظمى ·

انا لا ازال اتشائم من وضعية البلاد الاقتصادية واخاف ان نضع على عاتق المكلف الاردني شيئاً لا يستطيع القيام به · فنحن اذا اقررنا هذه الميزانية سوف تضطر الحكومة الى تحصيل المبالغ الواردة فيها من المكلفين بدفعها بالقوة ·

ثم ان عجز المكلف الاردني عن دفع هذه المرتبات الباهظة مع شدة اضطرار الحكومة للمال تؤدي لامور يجب ان نفكر فيها من الآن كي لا نوقع البلاد في هاوية بسبب ارضاء الحكومة الحاضرة ولا

حاجة للتطويل اذ كلنا يعلم وضعية الحكومة الحاضرة · فرجائي من زملائي الكرام النظر قبل كل شيء في قضية الدخل اعني هل ان تقدير الحكومة للدخل صحيح ام لا ؟ فان كان هذا التقدير غير صحيح ماذا يكون موقف المكلف الاردني الذي سيعجز عن دفع المصاريف الحاضرة ·

وكيل الرئيس : خلاصة البحث ان شمس الدين بك يريد تقديم البحث في امر الدخل قبل النظر في الصرفيات · فما رأيكم ؟

نجيب بك الشريدي : ان الحكومات غير الافراد فالفرد مكلف بأول الامر ان يحقق وارداته ثم يفكر في طرق صرفها · اما الحكومات فانها تفكر قبل كل شيء بمصاريفها لانه على فرض عدم وجود المال لا يستلزم ان لا يكون هنالك حكومة ·

فالحكومة لازمة الوجود بكافة فروعها فتفكر الحكومة بمقدار ماتحتاجه من المصاريف في اول الامر ولا يخلو تفكيرها هذا من الالتفات الى وارداتها وجعل نسبة بين الصرفيات والواردات فلو فرضنا ان الحكومة فكرت في الدخل قبل الصرف ووجدت ان ليس هنالك دخل أفلا يجب ان يكون هنالك حكومة اذا لم يكن دخل ؟ ·

فالحكومة لازمة للبلاد على كل الدوائر العدلية تنظر في قضايا البلاد وتوزع العدالة · ودوائر الجمارك تجبي المكوس وتفكر بالطرق الموصلة لتزييد وارداتها وعلى هذا النمط تسير كل دوائر الحكومة فاذا لم تجد الحكومة دخلا مقابل صرفها فانها تكون مضطرة لعقد القروض اذا لم يكن هنالك موارد اخرى تستدر منها مايسد عوزها وعلى هذه النظرية تفكر الحكومات دائماً بمصروفاتها قبل دخلها ولكن لا يغرب عن البال ان الجراد في هذه السنة يهدد اقتصاديات البلاد تهديداً راهناً لاريب فيه وان هذه الواردات المقدرة سوف لاتتمكن الحكومة من جبايتها بالنسبة للضائقة الاقتصادية والبحران المالي وعندئذ تضطر الحكومة لعقد قرض لتسديد نفقاتها لان الحكومة كما عرضت لابد من وجودها · ولو كان لا يوجد دخل قط ·

اذاً والحالة هذه اضع امام انظار الزملاء الكرام ان عقد مثل هذه القرض في مثل هذه السنة واقع لامحاله فيما اذا قضى الله على حاصلات البلاد من آفة الجراد وعليه الفت الانظار للاقتصاد التام في كافة فروع الادارة لاننا كما عرضت اذا لم نفكر في الاقتصاد سوف نندم عند عقد القرض لاجل تسديد احتياجات الحكومة من النفقات ·